مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السادس عشر – العدد الثالث (رجب – رمضان ١٤٣٥هـ/ مايو ـ يوليه ٢٠١٤م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- أسماء نائب الفاعل في النحو العربي
- التوجيه الصوتي لقراءات قرآنية انتقدها اللغويون
- الترابط النصي في شعر خليفة التّليسي: دراسةٌ تطبيقية في ضوء نحو النص
- هوية المؤلف وهوية المترجم بين ترجمتين
- اللغة العربية في جنوب السودان

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السادس عشر – العدد الثالث – رجب – رمضان ١٤٣٥هـ/
مايو – يوليه ٢٠١٤م

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- أسماء نائب الفاعل في النحو العربي
عبدالله محمد زين بن شهاب ٥
- التوجيه الصوتي لقراءات قرآنية انتقدها اللغويون
زيد خليل القرالة ٥١
- الترابط النصي في شعر خليفة التِّليسي:
دراسةٌ تطبيقية في ضوء نحو النص
فايز صبحي عبدالسلام تركي ٨١
- هوية المؤلف وهوية المترجم: بين ترجمتين
عباس علي السوسوة ٢٤٣
- اللغة العربية في جنوب السودان
مجوك الجاك مجوك ٢٨١

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Stuies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو في كلية اللغة العربية المنوفية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح — أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة في جامعة أم القرى.
- صلاح الدين صالح حسنين — أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبد الرزاق بن فراج الصاعدي — عميد كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية.
- عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات في جامعة محمد الخامس.
- علي أبو المكارم — عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- محمد أحمد الدالي — أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة في جامعة الملك سعود.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً: البحوث والدراسات

أسماء نائب الفاعل في النحو العربي

عبدالله محمد زين بن شهاب

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية ـ كلية التربية بسيئون

جامعة حضرموت

ملخص البحث

استعرض البحث ـ مناقشا ومحللا ـ جملةً من المفاهيم التي استخدمها النحويون في كتبهم لنائب الفاعل، فألفى البحثُ جملةً من هذه المفاهيم تتعدد وتتنوع داخل المدرسة النحوية الواحدة، مع أن النتيجة التركيبية لكل هذا التنوع المصطلحي واحدة مفادها إحلال المفعول به محل الفاعل مع ما يتطلبه هذا الإحلال من إجراءات تركيبية معروفة. ولم يكتف البحث بإيراد تسميات نائب الفاعل حسبُ بل تطرق إلى جملة من نصوص النحويين فتابعها ونظر في مضامينها من خلال جملة من المصادر والمراجع التي اعتمد عليها، ومن خلال المتابعة والتقصي أحصى البحث أربعة عشر مصطلحا لنائب الفاعل مبثوثا في كتب النحويين، وقد توصل البحث بعد ذلك إلى أن النحويين لم يختلفوا في مصطلح نحوي كاختلافهم في مصطلح (نائب الفاعل) تعددا وتنوعا، ويبدو أن سر هذا التعدد مرده إلى كثرة الإجراءات التركيبية التي تجرى على مستوى التركيب، فلأجل دفع اللبس أجهد النحويون أنفسهم لإزالة ما قد يلتبس من هذه الإجراءات، ومن هذا المنطلق أظهر هذا التنوع ثراء في الفكر اللغوي وسعة في التعامل مع اللغة، الأمر الذي يؤكد على أن المدونة النحوية قابلة للتعامل مع أي ظاهرة لغوية.

ولأجل إنجاز هذا البحث بصورة علمية ومنهجية تشكلت مجموعة من النقاط داخل البحث تركزت على مفهوم نائب الفاعل في الدراسات النحوية، انتُقِلَ بعدها إلى تناول جملة من المفاهيم التي تناولها النحويون في كتبهم من خلال النصوص التي تناولت هذا المفهوم، ثم تركز البحث بعد ذلك في جهود المحدثين تجاه هذا المفهوم الذي يمثل في حقيقة أمره ظاهرة لغوية واضحة في النحو العربي.

وخُتِمَ البحثُ في نهاية المطاف بجملة من النتائج التي توصل إليها في أثناء الدراسة.

في البدء كلمة:

قد يظن غيرُ واحد من الدارسين أن بعض المصطلحات النحوية التي نتداولها في الدرس النحوي لا تحتاج إلى توقف وحسن تبصر وتأمل، وذلك لكثرة تداولها وشيوعها في الدرس النحوي العربي، حتى إن بعضهم ربما لا يظن حصول الاختلاف بين النحويين في هذا المصطلح النحوي داخل المدرسة النحوية نفسها، ومن هذه المصطلحات (نائب الفاعل).

فالناقدُ النحويُ المتتبِعُ لهذا المصطلحِ يلفي أن النحويين قد تناولوه بعبارات نحوية متعددة فمنهم من يطلق عليه: المفعول الذي لم يسم فاعله، أو المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، أو المفعول الذي أقيم مقام الفاعل، ومنهم من يسميه الفاعل فقط من غير أن يذكر كلمة (نائب)، ومنهم من يسميه الفعل الذي لم يُسم فاعله، إلى غير ذلك من المصطلحات النحوية، وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات وغيرها تصب كلها في اتجاه معين وتؤدي إلى نتيجة واحدة، فإننا نلفي تعددا وتنوعا داخل المدرسة النحوية نفسها، فالبصريون لم يتفقوا على مصطلح محدد والحال نفسه عند الكوفيين والبغداديين.

فهل عجز النحويون عن أن يضعوا لفظة معينة هي عنوان لهذا الباب، كالذي وضعوه للأبواب النحوية الأخرى وحصل لهم شبه اتفاق في وضعها من مثل: الفاعل، والمفعول به، والنعت، والبدل، والصفة المشبهة، واسم الفاعل، واسم المفعول إلى غير ذلك، أم أن هناك أمراً آخرَ؟.

من هذا المنطلق جاء هذا البحث ليكشف عن سر هذا التنوع والتعدد، راصدا مجموعة من المصطلحات المتعددة بلغت ما يربو على ثلاثة عشر مصطلحا، وردت كلها في كتب النحويين مفرقةً هنا وهناك، فقام البحث بجمع شتاتها ولملمة أطرافها، ووصفِ وتحليلِ نصوصِ النحويين الواردةِ فيها تلك المصطلحات، موازناً

حينا ومرجحاً حينا آخر على وفق ما تقتضيه طبيعة المسألة المدروسة.

لأجل ذلك تشكلت هذه الدراسة من مجموعة من النقاط تبلورت على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم نائب الفاعل في النَظَرِ النحوي.

ثانياً: المفاهيم التي تناولها النحويون في كتبهم للتعبير عن ظاهرة نائب الفاعل.

ثالثاً: نظرة بعض النحويين المحدثين لـ (نائب الفاعل).

رابعاً: قراءة وتحليل.

خامساً: الخلاصة.

راجيا أن يسهم هذا البحثُ في التعريف ببعض ما بذله النحويون في صياغة المصطلحات النحوية في تراثنا النحوي، والله الموفق.

أولاً: مفهوم نائب الفاعل في النَظَر النحوي:

قبل الولوج في مفاصل الدراسة واتجاهاتها يلزمني أن أُعرفَ بنائب الفاعل عند النحويين: متقدمين ومتأخرين، وبعض هذه التعريفات ليست كالتعريفات التي ينبغي أن تتصف بالاختصار والإيجاز[1]، فهي تقترب من شرح الظاهرة ووصفها أكثر من التعريف بها، هذا ما نجده واضحا عند سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وإنما أطلقنا عليها تعريفات تجوزا، وذلك على النحو الآتي:

تعريف سيبويه:

يقول سيبويه في هذا الاتجاه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر،

(١) ينظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٢٥، وشرح الحدود النحوية: ٤٩ - ٥٠.

والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»(١).

تعريف المبرد:

يقول المبرد في تعريفه نائبَ الفاعل: «وهو رفعٌ، ... وإنما كان رفعا وحد المفعول أن يكون نصبا؛لأنك حذفت الفاعل، ولابد لكل فعل من فاعل؛لأنه لايكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر»(٢).

تعريف ابن السراج :

يَقولُ ابنُ السراج في هذا الاتجاه «شرح الرابع من الأسماء المرتفعة: وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به، إذا كان الاسم مبنيا على فعل بني للمفعول ، ولم يذكر من فعل به فهو رفع»(٣).

تعريف ابن يعيش:

يقول ابن يعيش في تعريفه نائب الفاعل: «اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل، في أنه بني على فِعْلٍ صيغ له على طريقة (فُعِلَ)، كما يبنى الفاعل على فعل صيغ له على طريقة (فَعَلَ)، ويجعل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل»(٤).

تعريف ابن الحاجب:

ويعرفه ابن الحاجب بقوله: «مفعولُ ما لم يسم فاعله: كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه»(٥).

(١) الكتاب ١/ ٣٣.

(٢) المقتضب: ٤/ ٥٠.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ٧٦.

(٤) شرح المفصل: ٧/ ٦٩.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ١٩٠(المتن).

تعريف ابن عصفور:

يعرفه ابن عصفور بقوله: «أن يبنى الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه»(١).

تعريف أبي حيان الأندلسي:

عرف أبو حيان نائب الفاعل بأن «رسمه كرسم الفاعل، إلا أنه يبدل به منه»(٢).

تعريف ابن هشام :

يعرفه ابن هشام بقوله: «وهو ما حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وغُير عامله إلى طريقة فُعِلَ أو يُفْعَلُ ، أو مفعول»(٣).

تعريف أبي البقاء الكفوي:

عرفه أبو البقاء الكفوي بأنه: «ما أُسندَ إليه المجهولُ أو شبهه»(٤).

تعريف حبيب بن يوسف الفارسي:

يقول في تعريفه:«وهو ما نُسِبَ إليه الفعلُ التامُ المجهولُ، نحو (ضُرِبَ زيدٌ)، أو بمعناه من اسم المفعول، ... من أنه يعمل عمل فعله، نحو (زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ)»(٥).

خلاصة التعريفات:

ونحن في هذا المضمار لا نريد أن نتناول كل تعريف بالنقد والتحليل حتى لا نخرج عن الإطار العام للبحث، فالبحث يتناول مسميات نائب الفاعل ولا يتناول

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١/ ٥٤٥.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢٥.

(٣) شرح شذور الذهب: ١٥٩.

(٤) الكليات: ٨٨.

(٥) فتح الأبواب إلى سلم الإعراب: ١٦٥.

دراسة نائب الفاعل من نواحيه كافة، لذا سنتطرق إلى فحوى هذه التعريفات في الاتجاه الذي يخدم الموضوع الذي ندرسه.

إن الناظر المتأمل في هذه التعريفات ليدرك من أول وهلة أن النحويين حرصوا في هذه التعريفات على أمور متعددة، من أبرزها ما يأتي:

أ ـ العملية الإسنادية. ب ـ الحركة الإعرابية.

ج ـ الموقعية. د ـ شكل الصيغة بنائيا.

هـ ـ دلالة الصيغة. و ـ التعدية واللزوم

ز ـ ما يصلح للنيابة عن الفاعل

وهذه الأسس هي التي تقوم عليها (ظاهرة نائب الفاعل)، يقول ابن عصفور الإشبيلي، موضحا هذه الأسس المذكورة آنفا: «حكم ما لم يسم فاعله أن يبنى الفعل للمفعول، ويحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه، فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء، وهي: السبب الذي لأجله حذف الفاعل، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول، والمفعولات التي تجوز إقامتها مقام الفاعل، والأَوْلى منها بالإقامة إذا اجتمعت، وهل فعل المفعول بناء برأسه أو مغير من فعل الفاعل»(١).

فهم وإن أطلقوا تسميات متعددة على نائب الفاعل، لكنهم متفقون ـ في هذه التعريفات ـ على هذه الأسس التي يقوم عليها نائب الفاعل، ومتفقون فيها على الآلية التركيبية التي ينتج عنها نائب الفاعل بوصفه كلمة ظهرت في السياق التركيبي من خلال مجموعة من العمليات التركيبية، ذكرها ابن عصفور في نصه المذكور آنفا.

إن اتفاق جمهور النحويين على هذه العمليات التركيبية والتي ظهرت جليا في التعريفات المتعددة ـ المذكورة آنفا ـ ليضعنا أمام سؤالين اثنين هما:

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١/ ٥٤٥.

أ ـ لماذا لم يتفقوا على مفهوم بعينه ، ماداموا قد اتفقوا على آلية تركيبية واحدة؟

ب ـ هل أدت كثرة التعريفات لنائب الفاعل إلى كثرة مسميات نائب الفاعل، أم أن هناك سببا آخر أدى إلى هذه الكثرة؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين يلزمنا الانتقال إلى النقطة الأخرى من هذا البحث وهي:

ثانياً: المفاهيم التي تناولها النحويون في كتبهم للتعبير عن ظاهرة نائب الفاعل:

أخذ غير واحد من النحويين يعبر عن هذا المصطلح بالطريقة التي يراها مناسبة لأداء هذا المصطلح داخل السياق التركيبي، فهم في حقيقة الأمر لا يصرحون بمصطلح نحوي محدد لكنهم في الوقت ذاته يصفون ما تؤديه هذه الكلمة (نائب الفاعل) داخل السياق التركيبي، «فعباراتهم تبدو وكأنها شرح للظاهرة لا تسمية للمصطلح»[1]. وقد ظهر ذلك جليا عند غير واحد من النحويين متقدمين ومتأخرين.

وقد حاول البحث جاهدا في هذا الإطار أن يستقريَ جملةً من المصطلحات التي تنضوي تحت مسمى (نائب الفاعل)، من خلال تتبع النصوص النحوية المبثوثة في كتب النحويين، وكان ذلك على وفق الآتي:

١ـ المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر.

٢ـ المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول.

هذه المفاهيم عبر بها سيبويه (ت ١٨٢هـ) في كتابه، حيث يقول: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم

(١) مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها: ٦٥، وينظر: المصطلح النحوي: دراسة نقدية تحليلية: ١٠.

يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»(١). ويقول أيضا: «هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كُسِيَ عبدُالله الثوبَ، وأُعطِي عبدُالله المالَ، رفعت (عبدالله) هنا كما رفعته في (ضُرِبَ) حين قلت: ضُرِبَ عبدُالله»(٢)، واستنادا لهذين النصين نورد الآتي:

أولاً: وصف سيبويه نائب الفاعل على أنه مفعول لم يتعد إليه فعل فاعل، ومفعول تعداه فعله إلى مفعول، وهذه المفعولية التي انطلق منها سيبويه تمثل الأصالة التركيبية لنائب الفاعل، فأصله مفعول حل محل الفاعل، وهو بهذا ينظر إلى الوظيفة الدلالية للكلمة التي نابت مناب الفاعل، ويستمر الملحظ الدلالي عنده في مسألة تعدية الفعل ولزومه، من حيث إن المفعول يمثل الركيزة الأساسية لهذه التعدية، وعلى هذا يكون قد أعطى لنائب الفاعل صفة (المفعول المرفوع)، فالمفعولية إشارة واضحة للدلالة، وصفة الرفع إشارة واضحة للتركيب، ويتكرر عند سيبويه الجمع بين المستويين (النحوي والدلالي) في غير موضع من كتابه، وهو بهذا يضع أساسا قويا لـ«بذور نظرية نحوية دلالية، أو بعبارة أخرى قوانين المعنى النحوي الأولي وتمثله الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأولية، ... وتمتزج فيما يمكن أن يسمى (المعنى النحوي الدلالي)»(٣).

ثانيا: ركز سيبويه في النصين المذكورين آنفا على (الفعل، والفاعل، والمفعول)، وتركيزه على هذه العناصر النحوية (التركيبية) يدل على أن النيابة

(١) الكتاب: ١/ ٣٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٤١.

(٣) النحو والدلالة: ٦١، وينظر: البحث الدلالي في كتاب سيبويه: ١٩٠.

بآليتها التركيبية المتعارف عليها كانت في خلد سيبويه وإن لم يصرح بها، فنائب الفاعل يتشكل من الناحية التركيبية من خلال هذه العناصر الثلاثة:

الفعل + الفاعل + المفعول ------> الفعل + حذف الفاعل+ المفعول

---> الفعل+ ◯ + مفعول ------> الفعل + المفعول (نائب الفاعل).

ويؤيد ذلك ما ذكره سيبويه: « يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل »[1]، فالحركة الإعرابية التي كانت في الفاعل تنتقل إلى المفعول(نائب الفاعل)، فكما أنه نظر إلى الجانب الدلالي نظر إلى الجانب التركيبي أيضا (الحركة الإعرابية).

ثالثاً: إن ذكر العناصر الثلاثة السابقة في نصي سيبويه ليدل أيضا على اهتمام سيبويه بالسياق التركيبي بوصفه سياقا يتكون من مجموعة من العناصر النحوية لا تقبل التجزؤ أو التفكك، فالسياق التركيبي هو سياق واحد، كل عنصر فيه مكمل للآخر، وأن أيَ عنصر من عناصر هذا السياق يطرأ عليه أيُ تغيير فإن بقية عناصر هذا السياق تتأثر لا محالة.

رابعاً: يقول الدكتور مهدي المخزومي وهو يتحدث عن الفاعل ونائب الفاعل عند سيبويه: « ولم أعنِ أن النحاة كانوا قد فرقوا بين موضوعين من حقهما أن يكونا موضوعا واحدا، فلم يبدُ من معالجة سيبويه موضوع الفاعل أنه فرق مثل هذا التفريق ....فذهابنا إلى التسوية بين الفاعل ونائب الفاعل مبني على أساس من فهم لطبيعة التركيب، ومن استناد إلى نقول عن أساتيذ كان النحاة الآخرون قد استمدوا منهم أصول دراستهم، وكانوا عيالا عليهم »[2]، فيرى الدكتور المخزومي أن سيبويه لم يفرق بين الفاعل ونائبه مستندا على النصين السابقين، ويَظهرُ أن الدكتور المخزومي قد حمل عبارةَ سيبويه فوق ما تحتمل من دلالة، فسيبويه قد فرق

(١) الكتاب: ١/ ٣٣.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٦

بين الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، فهما عنده سواء في إسناد الفعل إليهما، لا في كونهما فاعِلَيْنِ قاما بالفعل أو قام الفعل بهما، بدليل تسمية أحدهما فاعلا، والآخر مفعولا(١).

خامساً: لما كان سيبويه يتحدث عن الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول والفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول تحدث في مقابل ذلك عن المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وعن المفعول الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، وهو بهذه الطريقة ينهج منهج المقابلة بين الأبواب النحوية، مع أن حديثه الرئيس كان عن الفاعل وليس عن المفعول، لذا كان من الأسباب التي جعلته يختار هذا المفهوم لنائب الفاعل وهو (المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول) هو منهج المقابلة بين الأبواب النحوية التي نهجها سيبويه في غير واحد من مواضع كتابه الفذ.

سادساً: ركز سيبويه في وصفه ظاهرةَ (نائب الفاعل) على المفعول ، وكرره في غير واحد من المواضع ، منها:

أ- المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول.

ب - المفعول الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر.

ج - المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولين.

فتركيزه على ذكر (المفعول) يدل على إحدى أمرين مهمين هما:

الأمر الأول: نظرة سيبويه الخاصة للمفعول ، من أنه يتعين إقامته نائبا عن الفاعل، وأنه هو الأولى بالنيابة، قبل المصدر والظرف وحرف الجر، وذلك لأربعة أوجه، تتلخص في الآتي:

«أحدها: أن الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل، بخلاف الظرف.

والثاني: أن المفعول به شريك الفاعل، لأن الفاعل يوجد الفعل، والمفعول به يحفظه.

(١) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٧٩، وتحقيقات نحوية: ١١.

والثالث: أن المفعول في المعنى قد جعل فاعلا في اللفظ كقولك : مات زيد، وطلعت الشمس، وهما في المعنى مفعول بهما بخلاف الظرف.

والرابع: أن من الأفعال ما لم يسم فاعله بحال نحو: عُنِيتُ بحاجتك وبابه، ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح ، فدل على أنه أشبه بالفاعل»[1]، يضاف إلى ذلك كله أن المفعول به(قد يكون فاعلا في المعنى، كقولك: أعطيت زيدا دينارا، ألا ترى أنه آخذ؟وأوضح من هذا: (ضارَبَ زيدٌ عمرا) لأن الفعل صادر من زيد وعمرو، فقد اشتركا في إيجاد الفعل»[2].

الأمر الثاني:

لا يبعد أن يكون سيبويه بتركيزه على ذكر (المفعول) أراد أن يشمل كل ما ينوب عن الفاعل بهذه التسمية؛ لأن المصدر الذي ينوب عن الفاعل هو في الأصل (مفعول مطلق)، والظرف هو(مفعول فيه)، والمجرور هو في الأصل (مفعول) غير أن الفعل لم يصل إليه بنفسه، فوصل إليه بالحرف.

٤ـ الفعل الذي لم يسم فاعله.

٥ـ ما لم يسم فاعله.

إذا اتجهنا صوب المدرسة الكوفية ـ آخذين بنظر الاهتمام التسلسل الزمني للنحويين وتاريخهم ـ فسيقابلنا إمامها الثاني الفراء(ت ٢٠٧هـ) الذي لم يستقر عنده مصطلح (نائب الفاعل)، فألفيناه مرة يطلق عليه (ما لم يسم فاعله)، ومرة أخرى يطلق عليه (فعل ما لم يسم فاعله)، وقد وردت عنده التسميتان من خلال النصوص الآتية[3]:

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٥٩، وينظر : ظاهرة النيابة في العربية: ٢٨٩.

(٢) شرح شذور الذهب: ١٦٠.

(٣) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها: ٦٢ ـ ٦٦.

النص الأول:

ما يقابل نائب الفاعل، حيث قال عند إعراب قوله تعالى: ﴿أُحلَ لكُمْ ليلةَ الصيامِ الرفثُ إلى نسائِكُمْ﴾[1]، قال: «وفي قراءة عبدالله[2]: ﴿فلا رفوث ولا فسوق»[3]، وهو الجماع فيما ذكروا؛ رفعته بـ«أحل لكم»؛ لأنك لم تسم فاعله»[4]، وقال أيضا: «وكان بعضهم يقرأ: ﴿وكذلكَ زُينَ لِكثيرٍ مِنَ المشركينَ قَتْلُ أولادِهِم ﴾[5]، فيرفع (القتل) إذا لم يسم فاعله، ويرفع (الشركاء) بفعل ينويه»[6].

النص الثاني:

وقد سماه أيضا (فعل ما لم يسم فاعله)، حيث قال عند توجيه قوله تعالى: ﴿إنما حَرمَ عليكُمُ المَيتَةَ والدمَ ولحمَ الخنزير﴾[7]، قال: «وقد قرأ بعضهم: ﴿إنما حُرِمَ عليكُمُ المَيْتةُ﴾[8] ولا يجوز هاهنا إلا رفع الميتة والدم؛ لأنك إن جعلت (إنما) حرفا واحدا رفعت الميتة والدم لأنه فعل لم يسم فاعله وإن جعلت (ما) على جهة (الذي) رفعتَ الميتة والدم لأنه خبر لـ(ما)»[9].

النص الثالث:

أطلق ما لم يسم فاعله ولا يسمى فاعله على ما يسمى بالفعل المبني للمجهول،

(١) من سورة البقرة: ١٨٧.

(٢) أي: عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٨٨، والتبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٣١.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/ ١١٤.

(٥) من سورة الأنعام: ١٣٧.

(٦) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٥٧.

(٧) من سورة البقرة: ١٧٣.

(٨) وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي، ينظر: البحر المحيط: ١/ ٤٦٨، والتفسير الكبير: ٢/ ٨٢، والكشاف: ١/ ١٨٠.

(٩) معاني القرآن للفراء: ١/ ١٠٢.

حيث قال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَيَطْمَع كلُ امرئٍ منهمْ أَنْ يُدْخلَ جنةَ نعيمٍ﴾(١)، قال: «قرأ الناس ﴿أن يُدْخَلَ﴾ لا يسمى فاعله»(٢)، وقال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾(٣)، قال: «وقد قرأ عاصم(٤) ـ فيما أعلم ـ (نُجِي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسمه رفعه»(٥).

وتأسيسا على ما تقدم ذكره استخدم الفراء مجموعة من المصطلحات لتعبر عن (نائب الفاعل)، و(الفعل المبني للمجهول)، هي على النحو الآتي:

نائب الفاعل ⟵ ما لم يسم فاعله(٦)

نائب الفاعل ⟵ فعل لم يسم فاعله

الفعل المبني للمجهول ⟵ لا يسمى فاعله

الفعل المبني للمجهول ⟵ ما لم يسم فاعله

والناظر ـ لأول وهلة ـ إلى استخدام هذه المصطلحات قد يظن أن هناك تداخلا في استخدامها، واضطرابا في مدلولها، فمرة يستخدم لفظ (الفعل) ويقصد به (نائب الفاعل)، ومرة يحذف كلمة (الفعل) ويريد به (الفعل المبني للمجهول)(٧).

(١) من سورة المعارج: ٣٨.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٨٦.

(٣) من سورة الأنبياء: ٨٨.

(٤) ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٣١١، النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢٤.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢١٠.

(٦) استخدم هذه العبارة مجموعة من النحويين منهم: أبو القاسم الزجاجي في كتابه (الجمل في النحو): ٧٦، وابن السيد البطليوسي في كتابه (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل): ٢٠٨، وأبو البركات الأنباري في كتابه (أسرار العربية): ٨٥.، وأبو البقاء العكبري في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب): ١/ ١٥٧، والصيمري في التبصرة والتذكرة: ١/ ١٢٤، والوراق في علل النحو: ٢٧٧، والحيدرة اليمني في كشف المشكل: ٢١٠، والجزولي في مقدمته: ١٤١، وابن عصفور في المقرب: ٨٥.

(٧) لعله من المناسب هنا أن أشير إلى أن أبا علي الفارسي يسمي الفعل المبني للمجهول بالفعل المبني للمفعول به، ينظر: الإيضاح: ١٠٤.

لكن المتأمل المدقق في كتب الفراء لا يجد فيها اضطرابا ولا تداخلا في مدلول الاصطلاحات التي يستخدمها، فله فيها منهج خاص ومصطلحات خاصة قد لا يشاركه فيها غيره، ومن ذلك تسميته الاسم فعلا «فهو مصطلح يطلقه... على الاسم كثيرا»(١)، فمن ذلك قوله: «والقياس فيه مستمر أن يفرق بين الفعل المذكر والمؤنث بالهاء، إلا أن العرب قالت: امرأة حائض، وطاهر، وطامث، وطالق .... فلم يدخلوا فيهن الهاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حظ فيه للذكر، وإنما هو خاص للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء؛ لأنها إنما دخلت في قائمة، وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى والذكر»(٢). ويقول في الاتجاه ذاته: «وإذا رأيت المؤنث قد وصف بفعل لا يشركه فيه المذكر فاجعله بطرح الهاء»(٣).

أما طريقة التمايز والتفريق بين (نائب الفاعل) و(الفعل المبني للمجهول) عندما يُسمِي كلاً منهما بـ(ما لم يسم فاعله) فالسياق كفيل بقصده، فعندما يكون حديثه منصباً على الفعل كالسياق الذي مر ذكره أدركنا أن حديثه عن الفعل «فـ(ما) ههنا موصولة بمعنى (الذي) والتقدير: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأن الذي صيغ له قد كان مفعولا، وكان له فاعل مذكور»(٤)، وعندما يكون حديثه يتجه إلى (نائب الفاعل) فالسياق أيضا كفيل بإيضاح قصده، من حيث إنه مفعول لم يسم فاعله(٥).

ومما هو جدير بالذكر أن الفراء لم يذكر في مصطلحه السابق لـ(نائب الفاعل)

(١) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ١٦٧.

(٢) المذكر والمؤنث: ٥٨، وينظر: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ١٦٧ - ١٦٨.

(٣) المذكر والمؤنث: ١١٦، ١١٩.

(٤) شرح المفصل: ٧/ ٦٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

لفظة (مفعول)؛ وذلك لأن الكوفيين لم يركزوا على المفعول بوصفه عنصرا مقدما تتعين نيابته دون غيره في حال اجتماعه مع غيره في السياق نفسه، بل إنهم أجازوا «نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقا، سواء تقدم النائب عن المفعول به أم تأخر عنه»(١).

٦ـ المفعول الذي لا يُذكر فاعله:

عبر أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، بهذا المفهوم، ويظهر ذلك في قوله: «هذا باب (المفعول الذي لا يُذكر فاعله)، وهو رفعٌ ، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وظُلِمَ عبدُالله»(٢)، وهو بهذا المفهوم أراد أن يوضح ما ذهب إليه شيخه سيبويه، حتى إن الأمثلة التي تناولها المبرد تشبه إلى حد كبير الأمثلة التي تناولها سيبويه في الكتاب، وكأن المبرد أراد بمفهومه هذا أن يختصر الصور المتعددة التي أطلقها سيبويه لنائب الفاعل: (المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول)، و(المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولين)، و(المفعول الذي لم يتعده فعله إلى مفعول).

٧ـ المفعول الذي لم يُسم من فَعَلَ به:

أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) له تسمية أخرى تقترب في مدلولها من تسمية أبي العباس المبرد، إذ يقول: « ... من الأسماء المرتفعة: وهو المفعول الذي لم يسممن فَعَلَبه، إذا كان الاسم مبنيا على فعل بني للمفعول، ولم يذكر من فعل به فهو رفع»(٣)، لكنه خص الفعل المبني للمجهول بتسمية ثابتة هي (ما لم يسم فاعله)، ولم يجعلها تشترك مع (نائب الفاعل)، فكل واحد أفرده بمسمى يختلف عن الآخر، إذ يقول في هذا الإطار: «وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، فرددته إلى ما لم يسم فاعله، قلت: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل، وبقي منصوب واحد في الكلام، وكذلك إن كان

(١) ظاهرة النيابة في العربية: ٢٩٠، وينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٥٦٣.

(٢) المقتضب: ٤/ ٥٠.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ٧٦.

الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، نحو: أعلم اللهُ زيداً بكراً خيرَ الناس، إذا رددته إلى مالم يسم فاعله، قلت: أُعْلِمَ زيدٌ بكراً خيرَ الناسِ»(١).

٨- اسم ما لم يسم فاعله(٢).

٩- المفعول الذي لم يسم فاعله(٣).

جاء هذان المصطلحان عند أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) في غير واحد من كتبه، حيث يقول في كتابه (إعراب القرآن): «ومن قرأ ﴿يُوحَى إليك﴾(٤)، جعل الكافَ في موضع رفع بالابتداء، والجملة: الخبر، واسم ما لم يسم فاعله مضمر في (يُوحَى)»(٥)، وقال في موضع آخر من كتابه (التفاحة في النحو): «اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله رفع أبدا؛ لأنه قام مقام الفاعل»(٦).

١٠- المفعول الذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه:

أما إذا وصلنا إلى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فسنلفيه يسمي (نائب الفاعل) تسمية لا تبتعد كثيرا ممن سبقه، فيسميه (المفعول الذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه) وهو (ما لم يسم فاعله)(٧)، فكأن ابن جني أراد أن يسمي (نائب الفاعل) تسميتين:

(١) المصدر نفسه.

(٢) استخدم هذا المصطلح ابن خالويه(ت ٣٧٠هـ)، ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٧٩.

(٣) استخدم ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) مصطلحا قريبا من مصطلح ابن النحاس مع تغيير يسير في بعض ألفاظه وهو: مفعول ما لم يسم فاعله، ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ١٩٠ (المتن)، وسماه أيضا بالتسمية نفسها في شرح الوافية نظم الكافية: ١٦٧، وفي أماليه أيضا: ٢/ ٥٣٧، في حين جاء عند أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) كما هو من غير تغيير: المفعول الذي لم يسم فاعله، ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢٥، والتذييل: ٦/ ٢٥٥، وينظر: منهج السالك شرح ألفية ابن مالك: ٢٣٤. واستخدم المرادي (ت٧٤٩هـ) هذا المصطلح في كتابه (شرح التسهيل ـ القسم النحوي): ٤٠٩.

(٤) من سورة الأحزاب: ٢.

(٥) إعراب القرآن: ٤/ ٤٩، وينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: ١/ ١٥٥، ٦٨٧.

(٦) التفاحة في النحو: ٢١.

(٧) اللمع: ٣٥.

الأولى: المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه.

والثانية: ما لم يسم فاعله.

لكنه لما رأى في التسمية الأولى طولا أراد أن يختصرها فجعلها (ما لم يسم فاعله)، منبها بصورة خفية أن هذه التسمية لا تعني (الفعل المبني للمجهول)، لأن بعض النحويين ـ كما تقدم ـ يسميه (ما لم يسم فاعله)، فلكي يزيل هذا الإيهام وضحه سلفا بقوله: (المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه).

١١ـ المفعول الذي أُقيم مقام الفاعل:

ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، وهو شارح كتاب (اللمع) سمى (نائبَ الفاعل) بـ(المفعول الذي أقيم مقام الفاعل)[١]، ويبدو لي أن ابن برهان قد تأثر في وضعه هذه التسمية بحديث ابن جني عن (نائب الفاعل)، حيث يقول ابن جني: «فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين، أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته، ..... ، فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته، ....، فإن اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر جاز أن تقيم كل واحد منها مقام الفاعل، ....، فإن أقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل، فقلت: سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا ..... ، فإن أقمت الفرسخين مقام الفاعل، قلت: سير بزيد فرسخان يومين سيرا شديدا، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل بفعله لا غير، فإن كان هناك مفعول به صريح لم تقم مقام الفاعل غيره»[٢]، فتكرار عبارة (مقام الفاعل) دفعت ابن برهان إلى أن يسمي (نائب الفاعل) بـ(المفعول الذي أقيم مقام الفاعل).

١٢ـ الفاعل:

إذا تأملنا في هذه التسمية ألفينا نحويين اثنين عبرا بها وهما:

(١) شرح اللمع: ١/ ٤٥.

(٢) اللمع: ٣٥ ـ ٣٦.